تقرير موجز

ليبيون في خطر
قياس السلامة اليومية لبناء سلام فعال في ليبيا

النتائج الرئيسية والتوصيات المستندة إلى قصص عن التهديدات والتحديات اليومية في ليبيا

حقوق المؤلف: احمد طالم

"منذ عشرين عام مضت، صنع مهندسو القرار ١٣٢٥ التّاريخ ليس فقط من خلال الاعتراف بالواقع القاسي وغير المتكافئ للنّزاع على النّساء والفتيات حول العالم ولكن أيضا من خلال الاعتراف بأهميّة المشاركة المتساوية للنّساء في جميع نواحي السّلام والأمن[1]. بعد مرور سنوات عديدة وبالتّحديد يوم ٩ ديسمبر ٢٠١٥ اعتمد مجلس الأمن القرار ٢٢٥٠ وهو نصّ رائد آخر في هذا السّياق يقرّ فيه " بالدّور الهام والايجابيّ للشباب في النّهوض والحفاظ على السّلم والأمن الدّوليّين"[2]. يشكّل القراران الإطار العام الذي يندرج فيه "برنامج النّساء والشباب بناة الجسور" في ليبيا وأيضا التّقرير الحالي بعنوان "الليبيّون المعرّضون للخطر".

human security collective

Cordaid BUILDING FLOURISHING COMMUNITIES

1. المقدّمة

كثيرا ما يطرح تجميع البيانات الموثوقة في مناطق النّزاع تحدّيات مختلفة لكن بعد الحصول عليها تكتسي تلك البينات أهميّة قصوى و بالنّسبة إلى ليبيا فكميّات الوثائق والأدلّة كثيرة لكنّها لا تتطرّق إلى الأوضاع على المستوى المحلّي. وعلى الرغم من استمرار انعدام الأمن، وصعوبة التنقّل والسفر والنّفاذ المحدود للمجتمعات المحليّة النائية والخوف من تبادل المعلومات الحساسة فقد تمكن الشركاء المحليون الليبيون من تجميع قصص معمّقة داخل المجتمعات المحليّة المختلفة (نائية) في جميع أنحاء ليبيا وهو ما يضفي على هذا التّقرير صبغته الفريدة من نوعها ويكسبه قيمة كبرى إذ لا يكتفي بعرض "البيانات" بل يشمل أيضا تفسيرات و تحاليل ووجهات نظر النساء والرجال الليبيين حول القضايا المتعلقة بالسلام والأمن.

هذا التقرير هو جزء من "النساء والشباب بناة الجسور" الذي يمتد لأربع سنوات لدعم النساء والرجال الشجاعات و الشجعان ذوي المهارة في ليبيا الذين غالبا ما يخاطرون بحياتهم لبناء مجتمعات محليّة أكثر سلاما وهو شراكة بين منظّمتين هولنديّتين و8 منظمات غير حكومية ليبية محلية لتعزيز الأمن البشري في ليبيا مع إيلاء اهتمام خاص لسلامة وقضايا النساء.

اعتمدنا في هذا التّقرير منهجية الأمن البشري لنقل التّجارب التي عاشها الليبيّون من خلال قصصهم الشخصيّة ولا يسعى تقرير" الليبيّون المعرّضون للخطر" إلى تقديم تحليل شامل للوضع الجغرافي والسياسي في ليبيا منذ الإطاحة بالعقيد معمّر القذافي سنة 2011، بل هو سرد فريد لمراحل الصراع وما تسبّب فيه للسكّان من انعدام الأمن وتدهور الخدمات والبنية التحتية وارتفاع كميّات الأسلحة وأعداد الجماعات المسلحة وتراجع فرص العمل. وإضافة إلى تركيزه على أفراد الشعب الليبي، يكسي هذا التقرير طابعه الاستثنائي عبر فسحه المجال للفئات المهمّشة للتعزيز صوتها.

شكل ١: سنّ المستجوب

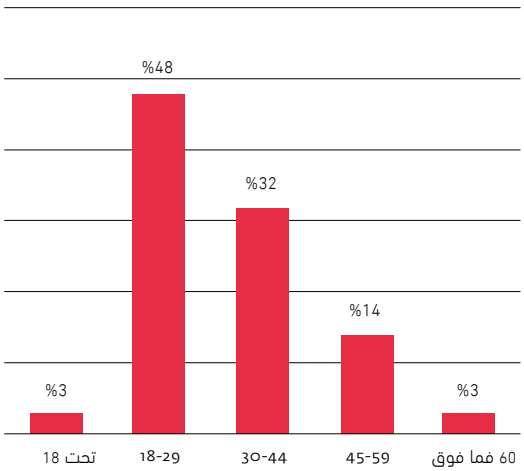

شكل ٢: الشعور العام بانعدام الأمن (يسار) والشعور بالأمن منفصل بين الجنسين (يمين)

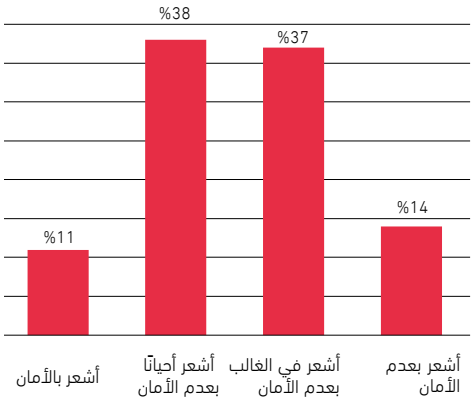

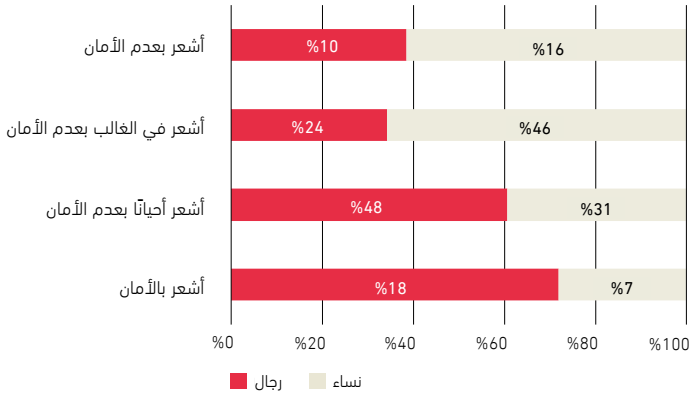

مجموعة القصص

يهدف تجميع القصص والتقرير الناجم عنها تبعا لذلك إلى إحاطة جميع الجهات علما باحتياجات المجتمعات المحليّة في ليبيا للعمل على اعتماد تدابيرمصممة لتلائم ذالك. إذ توفّر تلك القصص معلومات قيمة قمنا بتوظيفها لصياغة توصيات مناسبة للسياق وموجهة إلى مختلف الجهات المعنيّة كما يمكن للقصص تكملة الأبحاث الأخرى المنجزة حول ليبيا وإلهام المزيد من البحوث.

تقدّم الدّراسة نظرة معمّقة وشاملة للتّجارب اليوميّة التي يخوضها الليبيون داخل مجتمعاتهم المحليّة وتسمح مجموعة القصص أيضًا بإلقاء نظرة فاحصة على احتياجات المجتمعات المحليّة مما يساعد على إعداد برامج تُصمّم حسب الحاجة. تمّ تجميع 124 قصّة في الفترة الفاصلة بين أكتوبر 2017 وماي/مايو 2018 سردت النّساء 74 قصّة من بينها أمّا الخمسين المتبقّية فقد جاءت على لسان رجال. تمّ أخذ عيّنة المستجوبين عبر ثلاث مناطق جغرافيّة (الشمال والجنوب والغرب) وخمس مدن (طرابلس وبنغازي ومصراته وسبها وغات). تراوح سنّ المستجوبين بين 18 و65 سنة أمّا الاغلبيّة (48%) فكانت تنتمي إلى الفئة العمريّة بين 18 و29سنة وهو ما يعكس التركيبة الدّيمغرافيّة للبلاد حيث أغلب السكّان من الشباب.

تولّى تجميع القصص 32 فردا من النشطاء يمثّلون 8 منظّمات نسويّة وشبابيّة توجد في غرب وشرق وجنوب ليبيا باستخدام لوحات الكترونيّة والأداة الرقميّة لتجميع المعطيات (Commcare) التي تمكّن المستعمل من توثيق وتحميل القصص (عبر الانترنت وخارجه) مع تطبيق مبادئ حماية البيانات. تبرز القصص تجارب التّهجير والشّعور المستمرّ بالخوف العميق من أن يلحقك الأذى أو أن يمسّ من تحبّ، وفقدان الممتلكات ومواطن العمل والحرمان من التّعليم وكذلك انتشار الأسلحة الثقيلة و الخفيفة وهو ما من شأنه أن يؤثّر تأثيرا قويا على حياة المدنيّين في ليبيا. **وبينما تُحيل القصص إلى أحداث جرت قبل سنة 2018 فإنّ المسائل التي تؤثّر على الحياة اليوميّة داخل المجتمعات المحليّة مازالت قائمة إلى يومنا هذا.**

> "يمثّل الشّعور العام بانعدام الأمن واليأس القاسم المشترك بين كافّة القصص التي تمّ تجميعها وبغضّ النّظر عن الفترة الزمنيّة الذي تدور فيها الأحداث، تشير جميع القصص بوضوح إلى التّداعيات العميقة للوضع المتدهور على المدنيّين في ليبيا".
>
> **مشارك في الورشة المخصّصة لتحليل القصص.**

لا تكتفي القصص بالتّعبير عن الأحلام المفقودة والأفق المسدودة بل أيضا عن الأمل والصّمود والإرادة للتغلّب على المصاعب وعيش حياة طبيعيّة في كنف السّلام فرغم استمرار النّزاعات المسلّحة وانعدام الأمن حافظ الليبيّون على صمودهم وواصلوا الاحتفال يوميّا بالجمال في أشكال بسيطة لكنّها عميقة في نفس الوقت. كما اكتشفنا عددا متزايدا من النّساء الاتي نجحن في ريادة الأعمال لتكنّ بذلك قدوة وتساهمن في المجتمع بطرق مختلفة من خلال احداث تغييرات إيجابيّة. فقد بيّنت الليبيّات بوضوح، من خلال قصصهنّ، صمودهنّ وقدرتهنّ على مواجهة الضّغوطات اليوميّة والآثار النفسيّة للحرب المتواصلة. وبالرّغم من الأمثلة الملهمة الواردة علينا عبر القصص الايجابيّة تعكس معظم تلك القصص التّداعيات العميقة للحرب على الحياة اليوميّة للّيبيّين.

2. ملخّص النّتائج

شهدت ليبيا تغيّرات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة هائلة فمنذ الاسقاط بحكومة معمّر القذافي سنة 2011 مازال الصّراع متواصلا بين أطراف مختلفة للتحكّم في البلاد ولم ينجح ايّ منها إلى حدّ الان في تشكيل حكومة مستقرّة أو معترف بها على نطاق واسع. لذلك يستمرّ غياب حكومة ليبيّة موحّدة وقادرة على الاضطلاع بمهامّها في طرح العديد من التحدّيات الأمنيّة والانسانيّة والاقتصاديّة. وقد تمّ تدعيم هياكل الحكم المحلّي لكن في غياب إطار قانونيّ ملائم وبميزانيّات محدودة ممّا جعل فعاليّة البلديّات تتعرّض دائما للنّقد وتوضع موضع تساؤل. وقد أبرزت القصص مختلف التّجارب التي مرّت بها المدن والقرى مع الإشارة إلى النّزاعات صغيرة الحجم ومتعدّدة المستويات المضمّنة صلب النّزاع العام.

إن الكشف عن هذه التعقيدات ضروري لرصد التطورات في البلاد عندما تتغيّر الأوضاع وتساهم غالبا في تشكيل الحرب. وقد تمّت سرد القصص المختلفة من وجهة نظر شخصيّة لكنّ تراكمها يسمح برسم صورة جامعة للرّهانات المطروحة.

بشكل عام، عبّر المستجوبون عن شعورهم عادة أو في الغالب بعدم الأمان وذكر 11٪ فقط منهم أنهم يشعرون إجمالا بالأمان. أمّا النساء فقد نقلن شعورا بعدم الأمان يفوق ذلك الذي يشعر به الرجال حيث قالت 62٪ من النساء أنهنّ تشعرن بانعدام قويّ للأمان أو أنهنّ تشعرن غالبا بعدم الأمان مقارنة بـ 34٪ من الرجال. ومن ضمن العوامل التي تؤثر أكثر من غيرها على السلامة اليومية داخل المجتمع المحلّي، نذكر ما يلي:

- النّزاع المسلّح (21٪ من المستجوبين)؛
- غياب حكومة قادرة على الاضطلاع بوظائفها (20٪)؛
- العنف الأسري والتحرّش الجنسي (15٪)؛
- القمع المجتمعي للحريّات (18٪)؛
- الفقر والعنف الاقتصادي وعدم الحصول على دخل (9٪)؛
- محاور أخرى من ضمنها التّهجير الدّاخلي وضعف البنى التحتيّة والنّزاع القبلي و/أو التطرّف (17٪).

شكل 3: محاور القصص كما ذكرها المستجوبون

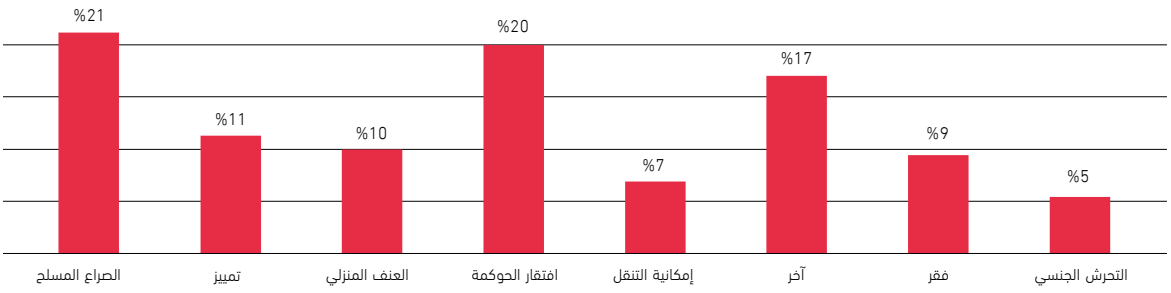

"ترتبط المواضيع المختلفة ارتباطا وثيقا ببعضها البعض ويكتسي الالمام بهذا الوضع المعقّد أهميّة بالغة لفهم الأوضاع الميدانيّة".

مشارك في الورشة المخصّصة لتحليل القصص

يؤثّر وجود **المجموعات المسلّحة** على الحياة اليوميّة للسكّان عبر تقييد التنقّل ونقاط التّفتيش المنتشرة في العديد من الأماكن وعمليّات الاختطاف والاعتقالات العشوائيّة غير القانونيّة وكذلك التّعذيب وحالات الاختفاء القسري وقد أكّدت سلسلة القصص هذا الوضع.
من المواضيع التي ورد ذكرها مرارا في القصص هو وجود نقاط تفتيش تعسفية تسيطر عليها الجماعات المسلحة ولا تكتفي نقاط التفتيش الرسمية، أي تلك المنتمية إلى جماعة مسلحة مرتبطة بالحكومة، ونقاط التفتيش العشوائية بإعاقة تنقّل السكّان بل هي تشكل أيضًا تهديدًا لسلامة الناس حيث نقلت العديد من القصص تجارب خطف واختطاف جرت عند نقاط التفتيش تلك. وبذلك لم يعد التنقّل بين المدن بالسيارات أو حتى داخل أحياء معينة آمنًا.
تدور النزاعات المسلحة أو المواجهات العنيفة على الطرقات الرئيسية أو بالقرب من المدارس والمطارات وهو ما يحول دون نفاذ السكّان الى العديد من المواقع الحيوية على غرار المستشفيات والمدارس وأماكن العمل وأحيانًا منازلهم.
وقد تحدّثت القصّتان اللتين رواهما كلّ من حامد ونوري عن أوضاع مشابهة إذ تولّت جماعة مسلّحة سجنهما لمدة 96 يومًا دون تهمة أو محاكمة.

> « (...) شرعوا في إهانتنا وضربنا بقبضة أسلحتهم، ثم قيدونا بالأصفاد ووضعونا في سيارتهم وأخذونا إلى مزرعة حيث يوجد مقرّ ميليشياتهم. كانت هناك خزانات مياه جوفية فارغة يضعون الأسرى داخلها.
>
> عندما وصلنا، قاموا مرة أخرى بإهانتنا وضربنا وتهديدنا بالقتل لأنّنا من [مدينة مجاورة]. وجهت لنا تهم كاذبة ادّعوا فيها أنّنا دمرنا منازلهم خلال ثورة 2011. لم نكن بمفردنا في ذلك المكان، كان هناك 16 شخصًا آخر تم اعتقالهم في نفس الوقت وللسبب ذاته. (...)»

الطرق الرملية في ليبيا - يؤثر انعدام الأمن على الطريق في وصول الناس إلى المواقع الحيوية.

بما أنّ الشباب الليبي (بين 15 و24 سنة) يعاني من معدل **بطالة** مرتفع (42% سنة 2019 مقارنة بالمعدّل عالميّ يساوي 16% في نفس الفترة) فقد تعلّقت العديد من القصص بطريقة تعامل الشباب مع هذه الأوضاع. تساهم نسبة البطالة المرتفعة جدّا ضمن الشباب الذكور في تيسير تجنيدهم من قبل الجماعات المسلّحة. إضافة إلى الأزمة الاقتصاديّة التي تشكّل عاملا حاسما في ارتفاع حث الأنشطة الاجراميّة على غرار الاختطاف والتّهريب والاتّجار بالبشر.
تلك هي الأوضاع الطّاغية في ليبيا خاصّة في المناطق الريفية حيث تنعدم البدائل لكسب لقمة العيش. يبلغ سالم 28 سنة وقد تقاسم معنا قصّته:

> «أقوم من حين لآخر ببعض الأعمال المتفرّقة لتغطية نفقاتي الشخصيّة لأنّ الشركات تضع شروطا مجحفة للانتداب كأن تطالب مثلا بخبرة مهنيّة تمتدّ على عشر سنوات».

صورة AP Photo / محمد بن خليفة

مهاجرون ينتظرون الرعاية الطبية في قاعدة أبوستة في طرابلس، ليبيا (مايو ٢٠١٧).

من المواضيع الهامّة الأخرى التي تمّت إثارتها نذكر موضوع **التّهجير**. بسبب الحرب الأهلية المستمرة وحالة الفوضى الناجمة عن الصراع، عرف الشعب الليبي موجات عديدة من التهجير. تشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن 7-6٪ من السكان ليبيا كابدوا التّهجير خلال الحرب الأهلية في ليبيا[3]. ويمثّل التهجير مسألة خطيرة تعرّض المجتمع إلى التفكّك والاستقطاب مما يؤدي إلى تدهور الوضع السياسي والأمني وقد أثر ذلك سلباً على جهود المصالحة المحلية والوطنية. علاوة على ذلك، يواجه المهجّرون صعوبات جسيمة في النّفاذ إلى الخدمات الأساسية على غرار الرعاية الصحية والتعليم. تسببت الأزمة الإنسانية المستفحلة في صدمات واضطرابات نفسيّة حادّة لاحقة للصّدمة/الكرب (PTSD) مع تداعيات على رفاه المهجّرين وعلى رغبتهم في إعادة الاندماج. تنقل القصص المجمّعة تجارب التّهجير والتّشريد كما تصور الرّحلة الصّعبة عندما ينبغي الانطلاق مجدّدا والتنقل الى مكان مختلف.
في هذا السياق روت لنا نادية قصّتها حيث اضطرّت لمغادرة منزلها في سبها عقب احتدام الصّراع سنة 2016. بعد عدّة أسابيع من العيش في ظروف مزرية قرّرت الفرار من مدينتها التي مزّقتها الحرب. ثمّ عادت إلى منزلها في غضون خمسة أسابيع لفترة قصير بعد أن تحسّنت الأوضاع قليلا.

« (...) كانت المنطقة مهجورة تماما ومحاصرة ولم تكن هنالك حياة داخلها. كانت جميع المباني والأحياء فارغة ولم ينجح سوى عدد محدود في الحفاظ على الممتلكات وفي التصدّي لسرقتها والعبث بها من قبل العديد من الأشرار الذين يغتنمون فرصة الحرب للإتّجار في كلّ ما يقع بين أيديهم.

لم أكن أصغي إلى أيّ صوت سوى صوت الرّياح وبعض الطّلقات الناريّة من حين إلى آخر لتذكرني بأنّني في منطقة حرب. لقد أصابني الذّهول عندما دخلت إلى حيّنا وبدا لي وكأنّه مهجور لألف عام. بعد أن دخلت إلى المنزل وأزلت الغبار عن بعض أركانه أسرعت قطّتي نحوي بكلّ فرح وكانت قد فقدت جلّ وزنها بعد أن بقيت بمفردها في المكان دون طعام أو شراب. عندما تضطرّك الأوضاع إلى مغادرة منزلك فأنت تعيش واحدة من أشدّ التّجارب قساوة في حياتك التي تعجز الكلمات عن وصفها (...) ».

تبدو قصص المهجّرين بسبب داعش والجماعات المتطرّفة الأخرى مروّعة بشكل خاصّ إذ اضطرّ المهجّرون بالدّاخل إلى مغادرة منازلهم حفاظا على سلامتهم لأنّهم غالبا ما يختلفون في وجهات نظرهم مع تلك الجماعات وقد عبّر النّازحون بالدّاخل عن شعورهم المستمرّ بالخوف وألم فراق الاحبّاء والأقارب.

لكن للأسف لم نتمكّن من تجميع قصص الضحايا والنّاجين من التّهريب والاتّجار في البشر ولم ينجح هذا التّقرير في الإفصاح عن أصواتهم. يتمّ احتجاز **المهاجرين واللاجئين** في مراكز احتجاز غير قانونيّة يصعب الوصول إليها بسبب الظّروف الشّاقّة. ويخضع العديد منهم للاستغلال أو يتمّ بيعهم للمهرّبين للإتجار بهم في أماكن أخرى. وقد بيّن التّقرير أنّ ليبيا غارقة في متاهات حرب أهليّة بينما هياكل الدّولة منهارة ممّا جعل منها مكانا غير آمن للجميع وخاصّة للفئات الأكثر هشاشة التي لا يمكنها في غياب العلاقات الخاصّة والمعارف النّفاذ إلى ايّ شكل من أشكال العدالة.

لقد تسبّب النّزاع و[4]ضعف الحكم المركزي والعنف المتواصل في الحاق الضّرر بالبنى التحتيّة وفي **عرقلة النّفاذ إلى المرافق العموميّة** وكانت تداعيات الأوضاع كارثيّة على قطاع الصحّة علما وأنّ القطاع الصحّي الليبي يقوم على منظومة اشتراكيّة أي أنّ أغلب الخدمات والعلاجات تقدّم مجانا في المستشفيات العموميّة لكنّ جلّ المرافق الطبيّة متوقّفة عن العمل وهي تعاني من الفساد إلى جانب نقص الأدوية والتجهيزات. ومنذ أن وصلت جائحة كوفيد19- إلى ليبيا في شهر مارس 2020 تعكّرت الأوضاع لأنّ النّزاع المستمرّ منذ سنوات كان قد ألحق أضرارا جسيمة بمنظومة الرّعاية الصحيّة وكانت تجهيزات الاختبار محدودة العدد مع عدد محدود من معدّات الحماية الشخصيّة وقلّة قليلة من العاملين في القطاع الصحّي خاصّة في المناطقة الرّيفيّة.

في أعقاب الصّراع المستمرّ، أصبحت **النّساء** على وجه الخصوص عرضة **للعنف الجنسي والعنف القائم على النّوع الاجتماعي** كما تواجه النّساء الكثير من القلق وانعدام الأمن بسبب مزيج من حضور الجماعات المسلّحة وانتشار الأسلحة على نطاق واسع. وتتراوح الحوادث التي نقلت لنا بين العنف الجسدي والإساءة اللفظيّة والتحرّش الجنسي والاختطاف والاغتصاب إذ تحوّلت الأنشطة العادية مثل الذهاب إلى الجامعة أو التسوّق أو مقابلة الأصدقاء إلى رحلة عناء تتعرّض خلالها النساء لخطر الإساءة اللفظية والجسدية. وقد روت لنا هادية وسلوى قصتيهما عن التحرش في الشارع كما تعرّضتا أيضًا للتّهديد بالأسلحة:

> « (...) كنت أمشي فتبع خطايا رجل في سيّارته. بدأ بتلفّظ كلام غير لائق بقوله مثلا» ماذا تفعلين بمفردك يا حلوة؟» تجاهلته لكنّه نزل من سيّارته وأشهر في وجهي سكّينا ليجبرني على امتطاء السيارة معه. أطلقت عقيرتي بالصّراخ وطلبت منه أن يتركني وشأني فقرّر أن ينسحب».

> « (...) فتح نافذة سيّارته متلفّظا بكلام لم أفهمه. لم أعره اهتماما وواصلت طريقي لأنّ هذه الأشياء تحدث كثيرا لكن هذه المرّة ترك الرّجل سيّارته وتبع خطايا مترجّلا. سبقني ذلك الرّجل وأخرج مسدّسا من جيبه الخلفيّ».

حقوق الصّورة: مصمود بن بركة (ANP)

امرأة تتمشّى بتاريخ ١٣ جانفي/يناير ٢٠٢٠ في العاصمة الليبية طرابلس التي تسيطر عليها حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من الأمم المتحدة.

تساهم الهيئات الحاكمة البديلة، مثل حكومة الوفاق الوطني في طرابلس مع الجماعات المسلحة التابعة لها، ومجلس النواب، والقوات المسلحة العربية الليبية (LAAF) بقوة في انتشار العنف الجنسي والجنساني. هذه مؤسسات ابوية، والتي تحكم في كثير من الأحيان على أساس القوانين القبلية التقليدية المختلطونتيجة لذلك، أعربت بعض النساء عن عدم ثقتهن فيما يسمى بـ «منفذي الأمن».
بيد أنّ خطر العنف لا ينحصر في الفضاء العامّ بل تتعرّض المرأة إلى العنف أيضا داخل الفضاء الخاصّ. فعلى غرار الكثير من المناطق في العالم، ليبيا ليست باستثناء، فغياب الإحصاءات الموثوقة حول انتشاره يرجع الى غياب آليات الإبلاغ والحماية والمعاييرالثقافية الضارة. وتمنع ثقافة الصّمت إزاء قضيّة العنف الأسري النّساء من الحديث عنه حيث يُنظر إليه على أنّه مسألة خاصّة ومن شأنها أن تجلب الخزي والعار للعائلة كما ترفض النّساء الخوض في هذه المسألة خوفا من الانتقام منهنّ ومن نبذهنّ من المجتمع. روت لنا مرام قصّتها مع العنف الذي تعرّضت له من قبل شقيقها:

> « (...) ظل أخي يأمرنا بتنظيف المنزل وتنظيف غرفته وإعداد الطعام. عندما رفضنا ذلك، هددنا بمسدس وقال إنه سيطردنا من المنزل.
>
> شهدنا مواجهات يوميّة مع أخي ممّا جعل أختي تغادر المنزل، وبسبب غياب السلطات وأي إجراء من جانب أقاربي، أعيش حاليّا في حالة عدم استقرار دائم ورعب داخل منزلي. لقد هددنا بمسدس وقال إنه سيطردنا من المنزل ».

تواجه **المرأة المتزوجة من أجنبي** تحديات وانتهاكات لحقوقها، حيث ترتبط جنسية الأطفال في ليبيا بالأب وليس بالأم وهذا يعني أن المرأة الليبية غير قادرة على نقل جنسيتها لأطفالها على عكس الرجل الليبي الذي يمكنه بسهولة نقل جنسيته إلى أطفاله. يتسبّب الغموض الذي يغمر القانون الليبي في هذا الشأن في الكثير من التمييز والتهميش للمرأة المتزوجة من غير ليبي ولأطفالها حيث يعيش هؤلاء الأطفال الكثير من أوجه الظلم بفقدان الرقم الوطني ولا يمكنهم الالتحاق بالمدارس العموميّة كما يحرمون من بعض المساعدات الحكومية.

يشكّل **الفقر** أيضا قضية مهمة تمّ التطرّق لها من خلال القصص. بعد تدخل الناتو سنة 2011، أصاب الوهن بعض المؤسسات وارتفعت معدلات الفقر في ليبيا إذ يعاني حاليّا ثلث المواطنين الليبيين من الفقر[5] ووفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[6]، يحتاج 1.3 مليون شخص في ليبيا إلى مساعدات إنسانية كما أنّ الضروريات مثل الوقود والغاز ومياه الشرب الآمنة والأدوية وزيت الطبخ والطعام غير متوفّرة على النّحو المطلوب وبأسعار مشطّة في بعض المناطق إضافة إلى تعرّض حقول النّفط إلى هجمات متتالية ممّا أدّى إلى توقّف الانتاج. وبما أنّ العديد من الليبيّين كانوا يتلقّون رواتب من عائدات النّفط فقد خسر الكثير منهم وظائفهم وواجه النظام المصرفي من جانبه مصاعب جمّة على مستوى تدفّق السيولة والتّهديدات الأمنيّة.

يبلغ حمّاد 74 سنة وهو فلّاح أصيل قرية خيرات جنوب ليبيا كان ينتج خضرا وفواكه موسميّة ويجني من خلالها دخلا متواضعا للعناية بكامل أفراد أسرته لكن بسبب النّزاع المسلّح وانقطاع الكهرباء المتعمّد أصبح مورد رزقه مهدّد مع مواجهته للعديد من المشاكل الأخرى:

> « تسبّب تقلّب الامداد بالكهرباء في حدوث الكثير من الأضرار لمضخّة الآبار الجوفيّة التي كنت استخدمها لريّ المزرعة»

أدت الحرب الأهلية وانتشار الأسلحة على نطاق واسع، إضافة إلى الإفلات شبه الكامل من العقاب، إلى خلق بيئة يتعين على الليبيين توخي الحذر الشديد فيها عند التّعبير عن وجهات نظر أو آراء معاكسة كما يواجه مدافعون حقوق الانسان والصحفيون والإعلاميون مخاطر متزايدة وغالبًا ما يتعرضون للترهيب والتهديد والاعتداء الجسدي من قبل الجماعات المسلحة[7]. لكن رغم التهديدات، تواصل منظمات المجتمع المدني تنظيم التّظاهرات والمعارض، مما يروج لمشهد ثقافي نابض بالحياة.

3. ملاحظات ختاميّة

مكّنت عمليّة تجميع القصص من استعراض رؤى معمّقة وفهما للقضايا الامنيّة التي يعيشها الليبيّون في حياتهم اليوميّة ولا يكمن الجانب الفريد من نوعه لسرد القصص في اتّصالها بالتّجارب الحياتيّة فقط بل وأيضا في التعرّض لقضايا غير معروفة لأشخاص من خلفيّات مختلفة. استمدّ التّقرير المواضيع التي تناولها من القصص المجمّعة وهي تتعرّض للعديد من جوانب الصّراع الليبي إضافة إلى تقديم أمثلة ملموسة عمّا ينبغي التطرّق إليه على نحو ملحّ.

خلاصة القول، يشكّل النزاع المسلح والافتقار إلى حكومة قادرة على الاضطلاع بمهامّها أبرز تهديدين للسلامة اليومية للمجتمعات المحلية ولا بدّ للأطراف المعنيّة الانكباب عليهما لمعالجتهما. يؤثر العنف والجماعات المسلحة بعمق في الحياة اليومية للسكّان من رجال ونساء وأطفال في جميع أنحاء البلاد كما يُعتبر العنف الأسري والتحرش الجنسي من القضايا المعقدة التي تتطلّب تناولا خاصّا حيث تتعرض النّساء والفتيات الكثير من القلق وانعدام الأمن بسبب مزيج وحضور الجماعات المسلّحة وانتشار الأسلحة على نطاق واسع.

ومع وجود ما يقُدر بـ 1600 مجموعة مسلحة نشطة[8]، أثرت التّقييدات الشديدة المفروضة على حرية التنقل وتلك المفروضة على الوصول إلى الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية على حياة الناس اليومية بشكل عميق. كما يؤثّر الفقر والعنف الاقتصادي وصعوبة تأمين مورد الرّزق على الأمن البشري لليبيين، حيث يعيش ثلث المواطنين الليبيين في حالة فقر. تشمل القضايا الأخرى التي تمّت إثارتها من خلال القصص التّهجير بالدّاخل وضعف البنية التحتية والصراعات القبلية والتطرف..

للتصدّي للتّهديدات ومعالجة المسائل المطروحة لا بدّ من اعتماد منهجية الأمن البشري التي تتمحور على الانسان و تكون شاملة ومتعدّدة القطاعات. وتؤكّد دعوتنا للعمل على أهميّة اتّباع منهجية واسعة النّطاق تشمل العديد من الأطراف المعنيّة إذ يتطلب الأمن البشري حماية منهجيّة هيكالية وشاملة ووقائيّة. تضطلع الدّولة المسؤوليّة الأولى في توفير تلك الحماية بينما تلعب الأطراف المعنيّة الأخرى مثل الهيئات الدوليّة والمجتمع المدني والمنظّمات غير الحكوميّة دورا محوريّا في ذلك المسار. كما تتطلّب استراتيجيات العمل تمكين الأفراد والمجتمعات المحليّة لتعزيز الصّمود والقدرات ولا يقتصر التّمكين على فسح المجال أمام الطّاقات الكامنة لدى أفراد المجتمع بل يسمح لهم أيضا بالمشاركة في تصميم وتنفيذ الحلول لضمان الأمن البشري للجميع.

4. توصيات عامّة

العلم الليبي في ميناء طرابلس

توصيات عامّة

- الوقف الفوريّ والمستدام لإطلاق النّار من جانب كافّة المقاتلين في ليبيا ووقف تصعيد جميع الأعمال العدائيّة. التأكيد على السلام المستدام والشامل مع رؤية مستقبلية محورها الإنسان تشمل منهجية حقوق الإنسان والأمن البشري.
- يجب على جميع الأطراف المعنيّة المحليّة والوطنيّة والدوليّة المشاركة في ليبيا الالتزام بالعمل من أجل حلّ سلميّ للنّزاع المسلّح الليبي وينبغي أن تمتنع تلك الأطراف عن ايّ عمل سياسي أو عسكريّ من شأنه أن يؤدّي إلى تصعيد النّزاع المسلّح.
- مشاركة الأطراف الفاعلة المحليّة وخاصّة النّساء والشباب في محور مسارات الوقاية ضدّ النّزاعات وإحلال السّلام و توطيد الجهود المحليّة والوطنيّة والدوليّة الهادفة إلى تحقيق السلام والأمن في ليبيا.
- تشجيع ودعم المبادرات المحليّة العاملة على رفع الوعي والتعزيز لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 حول النساء والسّلم والأمن والقرار 2250 حول الشباب والسّلم والأمن.
- تعميم المساواة بين الجنسين في جميع البرامج والتدخّلات التي يقوم بها الفاعلون المحلّيون والوطنيّون والدوليّون.
- انشاء آليّة تمويل توفّر تمويلات هيكليّة ومرنة على المدى البعيد لفائدة منظّمات المجتمع المدني العاملة على تعزيز السّلم والأمن للنساء والشباب مع منح الأولويّة للمنظّمات النسويّة الشبابيّة المحليّة.
- يجب أن يكون المدافعون عن حقوق الانسان جزء من عمليّة بناء السّلام ويجب أن تتولّى جميع الأطراف تأمين سلامتهم وأمنهم مع اعتماد منظور النوع الاجتماعي (الجندري).

توصيات خصوصيّة

1. المجتمع الدّولي

- **النّوع الاجتماعي**
  1. ضمان التّمثيل المتكافئ للنساء في جميع الجهود الدوليّة للمساهمة في السّلام والأمن بما في ذلك المؤتمرات والخطط الوطنيّة وبعثات بناء السّلام؛
  2. تخصيص ميزانيّة للبرامج المهتمّة بالعنف القائم على النّوع الاجتماعي ودفع العمل على جدول أعمال (أجندة) خاصّ بالنساء والسّلم والأمن؛
  3. الدّعم والمناصرة لفائدة التّنفيذ التام لقراري مجلس الأمن 1325 و 2250 في ليبيا.

- **الأمن**
  1. التّنفيذ المتواصل لقرار مجلس الأمن بحظر الأسلحة في ليبيا ومساءلة الدّول الأعضاء والأطراف الأخرى التي تنتهك حظر الأسلحة دون ايّ استثناء؛
  2. الدّفع والمناصرة من أجل برنامج وطنيّ لنزع السّلاح والتّسريح وإعادة الادماج (DDR) ودعم الفاعلين المحلّيين والوطنيّين لتنفيذ تلك البرامج؛
  3. وقف تمويل الميليشيات والجماعات المسلّحة لحماية المصالح الخاصّة والسّيطرة على السكّان الليبيّين والمهاجرين والقادة والسلطات المحليّة وكذلك هيئات تطبيق سيادة القانون؛
  4. الامتناع عن توظيف برنامج النساء والسلام والأمن لتعزيز لسياسات مناهضة الإرهاب/الهجرة.

- **الخدمات العموميّة ورفاهة المواطنين**
  1. تقديم الدّعم التّقني والمالي الملائم للبلديّات لتحسين قدرتها على توفير الخدمات العموميّة داخل المجتمعات المحليّة التّابعة لها.

- **بناء السّلام**
  1. نحثّ بعثة الأمم المتّحدة للدّعم في ليبيا على إنشاء هيئة استشاريّة تعمل مع المنظّمات النسويّة والشبابيّة الليبيّة وتتشاور معها بشأن المسائل الأمنيّة وتلك المتعلّقة بالسّلم؛
  2. تشريك منظّمات المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ المسارات الرسميّة لبناء السّلام بما في ذلك رصد اتفاقيات السّلام؛
  3. اعتماد نظام الحصص وتخصيص مقاعد للنساء والشباب في إطار مفاوضات السّلام الرسميّة (المسارا)؛
  4. تشجيع السلطات الوطنيّة والمحليّة في ليبيا على آليّات ديمقراطيّة للتّمثيل وتجنّب استخدام نظم الحصص القبليّة والمنحازة.

- **العمل الإنساني**
  1. ينبغي توفير الحماية لجميع المهاجرين بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛
  2. تقديم المساعدة للمهجّرين داخل ليبيا، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي؛
  3. إغلاق جميع مراكز احتجاز المهاجرين وتقديم المساعدة الكافية وتوفير ممرّ آمن للمهاجرين؛
  4. ندعوالاتحاد الأوروبي إلى الكف عن إعادة المهاجرين إلى ليبيا ولاعتماد سياسة شاملة وموحدة تستند إلى القانون الإنساني، ولتعزيز التعاون الدولي في قضايا الهجرة، ولحماية السلامة والكرامة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

- **منظّمات المجتمع المدني والوكالات المانحة**
  1. توفير تمويلات أساسيّة طويلة المدى، مرنة وهيكليّة وفي المتناول لفائدة منظمات المجتمع المدني الليبية العاملة في مجال حقوق المرأة وحقوق الإنسان؛
  2. منح الأولوية لاحتياجات الشعب الليبي من خلال ضمان مشاركة الأطراف المحليّة في ضبط استراتيجيّات التّمويل؛
  3. الاستثمار في منظمات المجتمع المدني لتعزيز قدراتها؛
  4. منح الأولوية لتمويل المنظمات الليبية ومتابعة قياداتها فيما يتعلّق بتحليل الأوضاع؛
  5. تيسير مشاركة نشطاء المجتمع المدني المحلي في المحافل الدولية.

2. السّلط الوطنيّة والمحليّة الليبيّة

النّوع الاجتماعي

1 إعداد خطة واستراتيجية وطنية متعددة القطاعات لحماية المرأة ضدّ جميع أشكال العنف، بما يتماشى مع الالتزامات بموجب القانون الوطني والدولي؛
2 اعتماد سياسات لمنع وتجريم جميع أشكال العنف الجنسي، وكذلك العنف الجنسي المرتبط بالنّزاع، بما في ذلك إلغاء المادتين 375 و424 من المجلّة الجزائيّة؛
3 تدريب وكالات إنفاذ القانون (مثل القضاة والشرطة) على القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على النّوع الاجتماعي وحقوق المرأة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتدريب ضباط الأمن على تحديد التهديدات والانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي وطريقة الاستجابة لها؛
4 ضمان التّحقيق التام في جميع الادّعاءات المتعلّقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ومقاضاة مرتكبيها وتمكين الضّحايا من الحماية والتعويضات وخدمات الرّعاية النفسية والاجتماعية؛
5 إطلاق برامج مخصصة للتمكين الاقتصادي للمرأة مع تعزيز المساواة بين الجنسين في مكان العمل ومشاركة المرأة في صنع القرار والمناصب العليا؛
6 تمكين الليبيّات المتزوّجات من غير الليبيّين فورا من رقم التعريف الإلكتروني الوطني (والمستندات القانونية الأخرى) وفقًا للتّشريعات الوطنية والدولية.

الأمن

1 نحث جميع الفاعلين الوطنيّين على المبادرة والتعاون من أجل إصلاح قطاع الأمن على النّطاق الوطني لبناء قوات أمن وطنية موحدة وخاضعة للمساءلة ديمقراطياً دون تحيز لأي منطقة. علاوة على ذلك، يجب أن تشمل مسارات إصلاح قطاع الأمن منظمات المجتمع المدني لا سيما المنظّمات التي تقودها النساء لضمان مراعاة المنظور الجنساني في تصميم وتنفيذ ومراقبة عمليّة إصلاح القطاع الأمني.
2 بعث برنامج وطنيّ شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإشراك المجتمع المدني الليبي في عمليّة التصميم والتنفيذ والمراقبة. وينبغي ألّا يكتفي برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج باستهداف الجماعات المسلحة غير الحكومية بل وأيضًا المواطنين والأفراد الذين يمسكون بأسلحة خاصّة.

الخدمات العموميّة ورفاه المواطنين

1 نحثّ السّلطات الوطنيّة والبلديّات على تعزيز التّنسيق والشراكة فيما بينها لتعزيز تقديم الخدمات للعموم؛
2 التّعاون والشراكة مع المجتمع المدني الليبي فيما يتعلّق بتحسين تقديم الخدمات للسكّان؛
3 تحسين خدمات التّعليم والصحّة من خلال توفير الموارد الكافية وتعزيز التّعاون الدّولي.

بناء السّلام

1 نطالب جميع الأطراف الليبية الضالعة في النزاع المسلح بإنهاء النزاع والامتناع عن أي تصعيد مسلح والانخراط في حل سلمي؛
2 نطالب السلطات المحلية والوطنية بإطلاق وتيسير مسار وطنيّ ليبيّ للمصالحة يشمل على مستوى التّصميم والتّنفيذ المجتمع المدني الليبي والمجموعات والمنظّمات النسويّة؛
3 إنشاء قنوات اتصال رسمية مع المجتمع المدني الليبي لتيسير التواصل المباشر والشراكة؛
4 دعم المجتمع المدني الليبي في مشاريع وجهود بناء السلام؛
5 تشريك النساء والشباب في الوفود الرسمية عند حضور محادثات السلام والمحادثات السياسية الرسمية، مع ضمان مشاركة ممثلي النساء والشباب في جميع النّقاشات بما فيها القضايا الأمنية؛
6 اعتماد خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن، والعمل الوطني بشأن قرار مجلس الأمن 2250 حول الشباب والسلام والأمن بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني الليبي، وخاصّة المجموعات والمنظّمات النسويّة والشبابيّة.

■ **العمل الإنساني**

1 تقديم الدعم الفوري للمهجّرين بالدّاخل واعتماد استراتيجية لتمكينهم من العودة الآمنة إلى ديارهم؛
2 توفير المعاملة الانسانيّة والدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي للمهجّرين بالدّاخل في جميع مناطق ليبيا؛
3 إغلاق كافّة مراكز احتجاز المهاجرين والتأكد من احترام حقوق الإنسان ومحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في حقّ المحتجزين.

3. المجتمع المدني الليبي

■ **النّوع الاجتماعي**

1 نحثّ المجتمع المدني الليبي بشكل عامّ على تعزيز المساواة بين الجنسين وعلى تمتين حقوق المرأة؛
2 نحثّ منظمات المجتمع المدني العاملة في ليبيا على التماس الخبرة والدعم من المنظمات النسويّة الليبية التي لديها خبرة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي، لتكون قادرة على معالجة هذه القضايا بشكل أفضل على المستوى العملي والمجتمعي؛
3 نحثّ منظّمات المجتمع المدني والشبكات والائتلافات على اعتماد نهج يحترم المنظور الجنساني؛
4 المشاركة في إعداد التّقارير ورصد التزام ليبيا بتعهّداتها بمقتضى القانون الدّولي والسياسات المتعلّقة بالمساواة بين الجنسين؛
5 إدراج المنظّمات النسويّة في الشراكات والتّعاون مع السّلطات الوطنيّة والمحليّة لتعزيز ودفع المساواة بين الجنسين في ليبيا.

■ **الأمن**

1 الاضطلاع بدور فعّال في المناصرة من أجل برنامج وطنيّ لإصلاح القطاع الأمني ونزع السّلاح والتّسريح وإعادة الادماج يشمل نهجا شاملا ومراعيا للمنظور الجنساني؛
2 الاهتمام بتعزيز الأمن البشري في ليبيا ومنح الأولويّة للتّدابير الأمنيّة اللينة في إطار الجهود الوطنيّة والمحليّة في علاقة بالأمن في ليبيا.

■ **الخدمات العموميّة ورفاه المواطنين**

1 إجراء عمليّات تقييم لاحتياجات المجتمعات المحليّة لمساعدة البلديّات على فهم تلك الاحتياجات على نحو أفضل؛
2 مدّ جسر بين أفراد المجتمعات المحليّة وبلديّاتهم لتحسين النّفاذ إلى الخدمات.

■ **بناء السّلام**

1 منح الأولوية لإنشاء وتعزيز الشبكات والائتلافات المحلية في جميع أنحاء البلاد لتعزيز الحوارات المجتمعية حول المصالحة؛
2 المناصرة لفائدة خطة عمل وطنية بشأن قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسّلم والأمن والقرار 2250 حول الشباب والسّلم والأمن ودعم السلطات الوطنية في تنفيذ خطط العمل الوطنية؛
3 المناصرة من أجل عملية مصالحة وطنيّة تشمل من ضمن أهمّ أطرافها الفاعلة المنظّمات والجمعيّات النسويّة والشبابيّة؛
4 تعزيز الاعتراف بالدّور الهام الذي تضطلع به والمناصرة لفائدة تشريكها في مسارات السلام الرسمية تحت إشراف الفاعلين الدوليّين والوطنيّين والمحلّيّين.

■ **العمل الإنساني**

1 إنجاز تقييم شامل للمهجّرين داخل ليبيا وتقديم دعم واسع النّطاق بما في ذلك الدعم الإنساني وكذلك النّفاذ إلى التعليم والرعاية الصحية والخدمات النفسية والاجتماعية وتوفّر الفرص؛
2 رصد وتقييم عمل المنظمات الإنسانية الدولية في ليبيا للتأكد من أن الدعم المقدم مصمم وفق السياق والاحتياجات الليبية؛
3 الاضطلاع بدور فعّال في التوثيق والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في مراكز احتجاز المهاجرين والمناصرة من أجل غلقها.

ملاحظات

1 رسالة مفتوحة 2020 إلى الممثلين الدّائمين للأمم المتحدة بمناسبة الذّكرى العشرين للقرار 1325 (2000) ممضاة من طرف 558 منظّمة من بينها منظّمة كورديد ومنظّمة الأمن البشري
2 https://undocs.org/ar/S/RES/2250(2015)
3 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/LBY_Protection_situation%20overview%20_Jan-Feb%202018.pdf
4 https://www.who.int/hac/crises/lby/libya-health-situation-report-june-july2017.pdf?ua=1
5 https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ly.html
6 https://www.unhcr.org/libya.html
7 https://www.hrw.org/world-report/2019/country-chapters/libya
8 https://www.landinfo.no/asset/3025/1/3025_1.pdf

هذا البحث والنشر أصبح ممكنا بواسطة:

يعتمد هذا التقرير على القصص التي تم جمعها. قدمت لنا هذه القصص نظرة عميقة على الواقع الذي يعيشه الليبيون في مجتمعاتهم. لا تمثل القصص نفسها بالضرورة رأي الشبكة أو المنظمات الفردية. وقد وجهت القصص الشركاء في اختيار الأولويات وساهمت في تطوير وتنفيذ مبادرات المشروع في إطار هذا البرنامج.

CONTACT

Sabina Atzei
Expert Gender & Youth
Security & Justice
sabina.atzei@cordaid.org

Cordaid the Netherlands
Grote Marktstraat 45
2511 BH The Hague
+31(0)70 31 36 300
www.cordaid.org

CARE.
ACT.
SHARE.
LIKE CORDAID.

ABOUT CORDAID

Cordaid is based in the Netherlands and has country offices in 11 countries. It has been fighting poverty and exclusion in the world's most fragile societies and conflict-stricken area's for a century. It delivers innovative solutions to complex problems by emphasizing sustainability and performance in projects that tackle security and justice, health and economic opportunity. Cordaid is deeply rooted in the Dutch society with more than 300,000 private donors. Cordaid is a founding member of Caritas Internationalis and CIDSE.